

بجماعة على الظاهر وقال الجسسي لا يركب الكفا ويضعفه بغيره وان من ثوب الوقت
 نطق كاشا قبل الغرض والاداء بل يرمى المنطوق عن ثنويته الغرض وياتي بالسنة مطلقا
 وهو صلى الله عليه وسلم على الأصح لكونها كمالا وانما أحق عليه الصلاة والسلام فلهذا
 الدرجات ثم قول الدرودان فانتهى جماعة مشكلا بما مر فندبروا وقتدري بامام رابع
 فوقف حتى رجع الامام رابعه لم يدرك الموتى الركعة لا المشاركة من الركن
 شرط ولم توجد فيكون مسبوقا فيهما بعد فراغ الامام بخلاف ما لو ادركه القيام
 ولم يركب معه فانه يصير مذكورا فيكون لاحقا فيأتي بها قبل الفراغ متى لم يدرك
 الركوع معه يجب المشا بعبء الشد بين وان لم يجنسبا له ولا يفسد بركته ما لم يلزم
 يدرك الركعة بانها بعد لكنه لما سلم الامام قام واتي بركعة فضلته نامة
 وقد ترك واجبا ثم عن التجسس لو ركع قبل الامام فليجده اماه فيصح ركوعه
 ويكره تخريجا ان قرأ الامام قدر الغرض والاداء بجزية ولو سجد الموتى من الامام ولو
 لم يخبر بركته عن الثانية وماه كفاصة له باقتضا الغوايب لم يقبل التوكا
 ظنا بالساجير اذا التا خبره لا كبيرة لا تزول بالتصا بل بالثبوت اذ هو من
 العذر العدم وضوف القابلة موت الولد لانه عليه الصلاة والسلام اخرها يوم
 اخذها قنالا ولا يقبل فعل الواجب ثم قرئته وبالجملة فقط بالوقت يكون اواعده
 وركعة عند الشافعي والاعادة فعل مثله وقتئذ لخلل غير المساد لقولهم كل
 صلاة اويت مع كراهة الترميم تعادى وجوب التوقف واما بعده فندبا والتصا
 فعل الواجب بعد وقته واطلاقه على غير الواجب كالتى قبل الظهر بالترتيب
 بين الغرض الخمسة والعوثر او قضا لازم بيبوت كجزا بعبونه للغير المسموع نام
 عن صلاة او نسيها فلم يتركها الا وهو يصلي مع الامام فليصل الذى هو فيها ثم
 يقضى الذى يتركه بعد الذى صلى مع الامام وانه يثبت الغرض العمل وقضا الغرض
 والواجب والسنة فرض واجب وستة لغو وثرب وجميع اوقات العمود
 للقضا الا الثلاثة النسبية كما فانه يترجم على الكزوم فمن تذكر انه لم يركب
 لوجوبه عنده الاستئناس من الزوم فلا يلزم الترتيب الاضاقة الوقت
 السخ حقيقته او ليس من حكمة ثنويته الوقتية لنداءك الغاية ولو لم يركب
 الوقت كل الغوايب فالاصح جواز الوقتية بخبر وفيه ظن من عليه العشا
 وقت الفجر فضلاها وفيه سعة يكرها الى الطلوع وقضه الاخير وسنة
 الغاية لانه عذر وقفاست اعنتا دية له خولم ما حث النكر للثقتى
 للوج خروج وقت السارسة على الاصح ولو منفرقة او قنعة على المعتد لانه منى

فأقضا الغوايب

نعم

اختلف

اختلف الترتيب رجع اطلاق الدرودان واختلفوا على ما سبق لزوم الترتيب
 ايضا بالنظر المعتد من صلى الظهر كمال ترك الغرض فانه قضى الترتيب
 العصر والظاهر جازا المصرا لا فاقبته عليه فانه اذا العصر وهو من معتد لانه
 مجتهد فيه والتجني من ترك فضيلة الترتيب يلزم بالناس واخاره جماعى من
 امة عارى وعليه يخرج ما الترتيبه صلى باغ وقت الفجر وصلى الظهر مع ذكر وجا
 ولا يلزم الترتيب بهذا القدر ولا يعود لزوم الترتيب بعد سقوطه بل تراى
 الغوايب بعد الغوايب الى الغلاة بسبب القضا لبعضها على المعتد الى
 الساقط لا يعود وكذا لا يعود الترتيب بعد سقوطه بما المستفاد من الساقط
 من الساقط لا يعود لكن الترتيب والسرار عن الداراية لوسقط الساقط والضعف
 ثم تذكر وانسح الوقت يعود اتماقا ونحوه اخرجها ببيان الساقط لا يعود
 فليجرح حتى لو خرج الوقت بخلاف الوقتية لانه منى وهو مورد وهو الاصح مجتدي
 وقضا اصل الصلاة بترك الترتيب موقوف عند اهل حنيفة سوا اهل حنيفة
 الترتيب اولا فليجرح وصارت الغوايب مع الغاية ساقطه صححتها خروج
 وقتها من سنة الفجر سارسة الغوايب الاذول وقت السارسة غير شرط لانه لترك
 فربوم وادى باصلواته انقلبت صححة بعد طلوع الشمس الا بان لم يفسد الا يظهر
 صحتها بل يصير نفلا وفيها بفاصلة نصحها واخرى تغندد حنفا واما عليه
 صلوات فاقبته وادى الكفاة يعطى كفاة صلاة نصص صاع من برا كفاة وكذا
 حكم العوثر والصوم واما يعطى من ثلث ماله ولو لم يترك الا لا يفسد حتى وارث بعد
 صاع مثلا ويده لغيره بغيره بفعه الفجر للوارث ثم وثم حتى يثبت خلاف
 لانه يقبل النيابة ولو ادى الفجر اذ من نصص صاع لم يجز ولو اعطاه الكل جاز ولو
 فدى عن صلواته ففرضه لا يصح بخلاف الصوم فجزا تخير الغوايب وان وجبنا
 على الفور بعد التسوي على العيال واخراج على الاصح وكسرة الصلاة والسند لفظ
 وقضا مصلوح وضيق اختلاف كذا التجني ويعد ربا بجماعى الى السنة وكذا
 مدة فلا قضا عليه لا الخطاب اما يلزم بالعلم اريد ليله ولم يوجد الا لا يقضى
 مرثدا فانه زسما ولا ما قبلها الايج لانه بالردة يصير كفا الاصل لذي يلزم باعادة
 فرض اياه ثم ايد عقبه ذاب اجماع الوقت لانه حيط بالردة مما نعت ومن يكفر
 بالايما نته حيط عليه وحال الشافعي بدليل حيث وهو كافر قلنا افادى
 عملين وجيزا لهما العمل بخاوة الشارفا لاصحاب بالردة بخاوة بالموت عليها
 فليحفظ حضوره صواحتهم بعد صلاة العشا واستيعظ بعد الفجر منه

عنه

ان

ولو قضاها بها ورثته لم يجز لانها عداة بغيره